المؤشرات تعزز متانة الاقتصاد الوطني كبيئة مستقرة وجاذبة للاستثمار

«صندوق النقد»: السعودية ستحافظ على المركز الثالث كأكبر اقتصاد عالمي في فائض الحساب الجاري

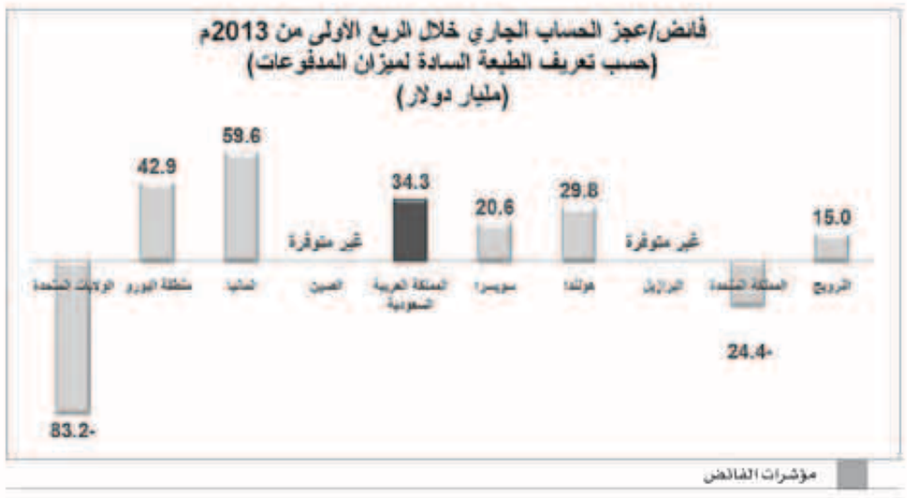

مؤشرات الفائض

إجمالي الأصول الأجنبية

حقق الاقتصاد السعودي المركز الثالث كأكبر اقتصاد عالمي في إجمالي الأصول الاحتياطية في نهاية يولية 2013، حيث بلغ إجمالي الاحتياطيات بما فيها الذهب 2.58 تريليون ريال «688.4 مليار دولار» مرتفعة بنسبة 13.7 في المئة عما كانت عليه في نهاية يولية من العام السابق.

وجاءت الصين في المرتبة الأولى بإجمالي احتياطيات بلغت 3.2 تريليونات دولار، ثم اليابان بنحو 1.3 تريليون دولار، وجاءت روسيا الاتحادية في المرتبة الرابعة بعد السعودية بإجمالي أصول احتياطية بلغت 512.8 مليار دولار، ثم البرازيل بنحو 372.0 مليار دولار، ثم كوريا بحوالي 329.7 مليار دولار

ويزيد إجمالي الأصول الاحتياطية للمملكة بأكثر من 9 أضعاف إجمالي الأصول الاحتياطية لمنطقة اليورو، ويمثل نحو 88.1 في المئة من إجمالي الأصول الاحتياطية لدول الاتحاد الأوروبي حتى نهاية يولية 2013م. وكانت الأصول الاحتياطية للمملكة تشكل نحو 62.3 في المئة من إجمالي الأصول الاحتياطية لدول الاتحاد الأوروبي في نهاية عام 2011.

واحتلت المملكة المرتبة الثالثة عالميا في فائض الحساب الجاري في عام 2012 بعد الاقتصاد الصيني والألماني، حيث بلغ فائض الحساب الجاري للمملكة 664.6 مليار ريال «177.2 مليار دولار»، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد السعودي سيحقق فائضا خلال عام 2013م يقدر بنحو 536.8 مليار ريال «143.1 مليار دولار»، وأن المملكة ستحافظ على مركزها كثالث أكبر اقتصاد عالمي في فائض الحساب الجاري حتى عام 2018م

وكانت المملكة تحتل المرتبة 142 عالميا في عام 1983، وتراجعت إلى المرتبة 166 في عام 1993م نتيجة تفاقم عجز فائض الحساب الجاري الذي بلغ 17.2 مليار دولار. ثم تحسن أداء الاقتصاد السعودي مع العالم الخارجي خلال الأعوام الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، لتصبح المملكة ثامن اقتصاد عالمي في فائض الحساب الجاري في عام 2003م. ومنذ عام 2011م والاقتصاد السعودي يحافظ على مركزه كأكبر ثالث اقتصاد عالمي في فائض الحساب الجاري.

وتأكد بيانات صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات حسب تعريف الطبعة السادسة أن المملكة حققت مركزاً متقدماً في فائض الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام 2013م، حيث بلغ فائض الحساب الجاري للمملكة 34.3 مليار دولار «128.7 مليار ريال» «الجدول رقم 3 والشكل رقم 1».

وجاءت المملكة في المرتبة الثالثة بعد الصين والهند كأفضل أداء ضمن دول مجموعة العشرين G20 في السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 6.25 في المئة سنويا خلال الفترة من 2008م إلى 2012. بينما سجل القطاع غير النفطي متوسط معدل نمو أسرع بلغ 7.75 في المئة خلال نفس الفترة.

وساهم ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة في تعزيز الأداء المتميز للاقتصاد السعودي خلال عامي 2011 و2012. حيث بلغ فائض الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1432/1433هـ «2011» نحو 291.1 مليار ريال، وتم تحويل 250 مليار منها إلى حساب في مؤسسة النقد العربي السعودي لإنشاء 500 ألف وحدة سكنية.

وسجل فائض الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1433/1434هـ «2012م» أعلى مستوى له في تاريخه عند 374.1 مليار ريال. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، يتوقع أن تستمر الميزانية العام للدولة في تحقيق فوائض حتى نهاية عام 2018م. ومن المرجح أن يتجاوز إجمالي فائض الميزانية العام للدولة خلال الفترة من 2013م إلى 2018م عن 800 مليار ريال بالرغم من استمرار نمو النفقات العام للدولة لتصل إلى نحو 1.2 تريليون ريال بنهاية عام 2018م.

وشملت الميزانية العامة للدولة تخفيض الدين العام من 135.5 مليار ريال بنهاية عام 2011 إلى نحو 98.8 مليار ريال بنهاية عام 2012، أي تم تخفيض الدين العام بنحو 36.7 مليار ريال. وانخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6.1 في المئة في عام 2011م إلى 3.7 في المئة في عام 2012م. وبذا تكون السعودية ثالث أقل دولة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقدّرت النفقات العامة للدولة خلال عام 2012م بنحو 690 مليارا، إلا أن استمرار دعم المشاريع والبرامج التنموية أدى إلى ارتفاع النفقات الفعلية للدولة بنسبة 23.6 في المئة لتبلغ نحو 853 مليار ريال، حيث تضمنت الزيادة في المصروفات الالتزامات المترتبة على تثبيت العاملين «10 مليارات ريال»، وتعويض صندوق التنمية العقارية عن الإعفاءات وزيادة رأس ماله ورأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودي «19.5 مليارا»، وإعانة الباحثين عن عمل «حافز» نتيجة زيادة عدد المستفيدين ليصل إجمالي المبالغ المصروفة لهذا الغرض نحو 30 مليار ريال حتى نهاية شهر صفر 1434هـ.

وكانت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «فيتش» قد توقعت في مارس 2013 أن يستقر متوسط سعر مزيج برنت عند 105 دولارات للبرميل، وهو ما يعني أن عام 2013م سينضح بالفوائض المالية للمملكة، وفي مايو 2013 أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز «SP» العالمية للتصنيف الائتماني عن رفعها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للسعودية من مستقر «Stable» إلى ايجابي «Positive» عند درجة ائتمانية عالية «- AA». وفي 10 سبتمبر 2013م أعلنت وكالة «فيتش» عن تثبيتها للتصنيف الائتماني للمملكة عند «- AA» مع نظرة مستقبلية موجبة، وأشار تقرير الوكالة إلى أن الاحتياطيات السيادية الخارجية للمملكة تخطى إجمالي الناتج المحلي في بولية 2013م، وتوقعت استمرار نموه حتى عام 2015م نتيجة استمرار الفوائض المالية في ميزان المدفوعات.

وهذه المؤشرات تعزز قوة ومتانة الاقتصاد الوطني بوصفه بيئة مستقرة جاذبة للاستثمار. وهو ما يعزز مكانة المملكة في المحافل الدولية لاسيما بعد انضمامها في ديسمبر 1999م إلى مجموعة العشرين «G20» التي تضم أكبر 20 اقتصادا في العام. وقد تزامن ذلك مع انضمام المملكة إلى مجلس الاستقرار المالي الذي حل محل منتدى الاستقرار المالي. ثم أصبحت المملكة عضوا في لجنة بازل المصرفية. وهو ما يعني أن المملكة تجاوزت مسألة تطبيق المعايير الدولية التي تضعها المنظمات العالمية أو ما يعرف ب «International Standard Setters» إلى المشاركة في إعداد وصياغة هذه المعايير.

والمملكة هي الدولة العربية الوحيدة العضو في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، وتحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث حجم الاحتياطيات من حقوق السحب الخاصة «SDR» التي يصدرها صندوق النقد الدولي، حيث بلغ إجمالي احتياطيات المملكة من وحدات حقوق السحب الخاصة 7.0 مليارات وحدة في 21 سبتمبر 2013م، أي ما يعادل 40.1 مليار ريال «10.7 مليارات دولار»، وبلغ نصيب المملكة من إجمالي حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي 2.93 في المئة، وبلغت قوتها التصويتية 2.8 في المئة . وتمكنت المملكة من زيادة حصتها في صندوق النقد الدولي بنسبة 4 في المئة خلال عام 2012م والثلاثة أرباع الأولى من عام 2013م.

وقد ساهمت تطور الأداء الاقتصادي للمملكة في نمو إجمالي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسبة 21 في المئة في عام 2012م لتصل إلى نحو 648.7 مليار دولار، ويغطي إجمالي الأصول الأجنبية واردات المملكة لمدة 34.1 شهور، وهذه مدة طويلة مقارنة بمعيار الانضمام لاتحاد النقدي الأوروبي الذي يشترط أن تغطي احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي وارداتها لمدة أربعة أشهر. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي يُتوقع أن يواصل إجمالي الأصول الاحتياطية للمملكة نموه خلال عام 2013م بنسبة 12.6 في المئة ليصل إلى نحو 730.4 مليار دولار، وأن يغطي واردات المملكة لمدة 36.6 شهرا «الجدول 4 والشكل 2».

وقد ساهمت هذه التطورات الإيجابية في تعزيز وضع الاستثمار الدولي للمملكة «International Investment Position–IIP» الذي يحدد موقف الدول الدائنة والمدينة عالميا. وقد حقق الاقتصاد السعودي المرتبة الرابعة عالميا من حيث وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2011م «أحدث بيانات متوفرة لدى صندوق النقد الدولي»، حيث بلغ صافي وضع الاستثمار الدولي للمملكة «الأصول الخارجية ناقصا الخصوم الخارجية» 2.53 تريليون ريال «674 مليار دولار». بينما جاءت اليابان في المرتبة الأولى برصيد 3255 مليار دولار، وألمانيا في المرتبة الثاني برصيد 1074 مليار دولار، ثم الصين برصيد 704 مليارات دولار «جدول رقم 5 والشكل رقم 3». وكان الاقتصاد السعودي يحتل المرتبة السادسة عالميا في عام 2008م من حيث وضع الاستثمار الدولي برصيد 464 مليار دولار.

ترقب وصول أول سفينة تصدير منتجات نفطية بمصفاة الجبيل

لندن – «رويترز»: قال المدير المالي لمجموعة توتال إن أول سفينة تنقل منتجات نفطية من مصفاة الجبيل في السعودية والبالغة طاقتها 400 ألف برميل يوميا ستصل إلى المصفاة يوم الاثنين.

وبدأت منشآت في مجمع أرامكو وتوتال العمل خلال الأشهر الماضية ويتوقع أن تصل المصفاة للطاقة القصوى بنهاية العام.

وتكرر مصفاة الجبيل الخام السعودي الثقيل لانتاج عدة أنواع من الوقود من بينها البنزين وفحم الكوك البترولي للاستهلاك المحلي والتصدير.

وقال مصدر مطلع إن وحدة التقطير الأولى التي تبلغ طاقتها 200 ألف برميل يوميا تعمل حاليا لكن الوحدة الأخرى لم يبدأ تشغيلها بعد.

وقال المدير المالي باتريك دي لاشيفارديير في لندن «ستصل السفينة اليوم» لكنه لم يذكر تفاصيل عن وجهتها وحجم الشحنة.

ولمصفاة جبيل التي تكلفت مليارات الدولارات دور رئيسي ضمن خطط السعودية لزيادة طاقة التكرير لتلبية الطلب المتزايد في المنطقة والاستغناء عن معظم الواردات بحلول 2014.

وقال مصدر مطلع لرويترز في وقت سابق من الشهر الحالي إن أرامكو ستعرض 80 ألف طن من زيت الوقود للتصدير في أواخر الشهر وإن توتال ستتيح شحنة أو شحنتين بنهاية الشهر.

وتابع المصدر أن المشروع المشترك يتطلع لتصدير شحنة ديزل منخفض الكبريت في أكتوبر.

ومعظم انتاج المصفاة من البنزين وزيت الغاز للاستهلاك المحلي ومن المستبعد أن تصدر وقود طائرات هذ العام لكن قد تنتج كميات منه في العام المقبل.

ويتوقع أن تتجه معظم صادرات الديزل إلى أوروبا في خطوة يقول تجار إنها ستؤثر على السوق إذ ستحل الإمدادات الجديدة محل صادرات وقود الديزل الهندية إلى أوروبا.

ارتفاع اليورو بفضل فوز ميركل ومؤشرات اقتصادية

لندن «رويترز» – ارتفع اليورو، ولم يحقق حزب ميركل المحافظ الأغلبية اللازمة للانفراد بتشكيل الحكومة وربما يضطر لاقناع منافسيه اليساريين بالمشاركة في حكومة ائتلافية.

وارتفع اليورو 0.1 في المئة إلى 1.3533 دولار لكنه ظل دون مستوى المقاومة عند أعلى مستوى في سبعة أشهر ونصف الشهر الذي سجله الأسبوع الماضي عند 1.3569 دولار.

وساهمت مسوح مديري المشتريات في ألمانيا وفرنسا ومنطقة اليورو والتي تجاوزت جميعها التوقعات في صعود اليورو اليوم وتسلط الأضواء غدا على بيانات معهد ايفو الألماني.

ونزل مؤشر الدولار 0.1 في المئة إلى 80.32 ولكنه مازال فوق أقل مستوى في سبعة أشهر الذي سجله الأسبوع الماضي عندما بلغ 80.06 بعد أن فاجأ مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» الأسواق بابقاء حجم برنامج شراء السندات دون تغير.

وارتفع الدولار الأسترالي وغيره من العملات عالية المخاطر نتيجة بوادر تحسن لاقتصاد الصين بعد أن اظهر مؤشر اتش.اس.بي.سي لمديري المشتريات تسارع نمو القطاع الصناعي في سبتمبر.

وزاد الدولار الأسترالي 0.3 في المئة إلى 0.9423 دولار أمريكي.

ونزلت العملة الأمريكية 0.4 في المئة إلى 98.93 ينا.

«داماك العقارية» تحقق إنجازاً مرحلياً في «سوليدير»

أكملت «داماك العقارية»، أكبر مطور خاص للعقارات الراقية في الشرق الأوسط، صب الأسقف في الطابق الثالث، كما بدأت العمل في الطابق الرابع من برج «داماك تاور» في العاصمة اللبنانية، بيروت.

وبلغت تكلفة المشروع الاستثنائي 300 مليون دولار أميركي، ويعتبر ثمرة مبتكرة للتعاون بين «داماك العقارية» ودار الأزياء الإيطالية الراقية «فيرساتشي هوم» التي تضطلع بمهمة وضع تصاميمه الداخلية المتميزة ببصمة أسلوب حياة «فيرساتشي» بالكامل واللائقة بسكانه المتميزين.

ويعتبر «داماك تاور» البرج السكني الحصري والأول من نوعه الذي يحمل توقيع « فيرساتشي هوم» في المنطقة. ويقع البرج في المارينا التابعة لمنطقة سوليدير الراقية في بيروت، ويتمتع البرج بإطلالات خلابة وشاملة على البحر الأبيض المتوسط، ويتخذ البرج المكون من 28 طابقا شكلا انسيابيا يحاكي في تصميمه المعماري أمواج البحر التي تعانق الشاطئ.

ويضم «داماك تاور» وحدات سكنية خاصة رحبة ومذهلة، وأشرفت دار الأزياء الإيطالية الشهيرة على تصميم اللمسات والديكورات الداخلية خصيصا لهذا البرج، وتشمل المناطق المشتركة مرافق منتجع صحي واللياقة البدنية، إضافة إلى فريق خدمة الضيوف «كونسيرج»، ويضم البهو الرئيسي منتجات «فيرساتشي هوم» الفاخرة. وقال زياد الشعار، العضو المنتدب لشركة «داماك العقارية»: «تشتهر دار الأزياء الإيطالية الشهيرة «فيرساتشي» بالترف والفخامة والأناقة، ويعتبر «داماك تاور» نتاج الرؤية المشتركة المبتكرة والشراكة العريقة بين «داماك العقارية» و«فيرساتشي»، والتي تجسدت في تقديم أفخم وأرقى المشاريع السكنية المخصصة لنخبة اللبنانيين المرموقين.

وفي إطار حديثه عن التعاون، أضاف الشعار قائلا: «يستقطب «داماك تاور» أصحاب الذوق الرفيع الباحثين عن التميز والفخامة الفائقة، ممن يرغبون بالتمتع بأسلوب حياة غير مسبوق في بيروت وبابتكارات أشهر المصممين العالميين، لترتقي إلى شغفهم الكبير بكل ما يلفت الأنظار ويأسر القلوب.»

ولدى السؤال عن سبب اختيار «داماك العقارية» لمجموعة «فيرساتشي هوم» للتعاون معها في هذا المشروع، أجاب الشعار: «تسهم العلامات التجارية المشهورة عالميا مثل «فيرساتشي هوم» و«داماك العقارية» في إدخال الثقة إلى قلوب المستثمرين الراغبين بالاستثمار في السوق العقاري في لبنان. ويتطلع المستثمرون العالميون إلى هذا التعاون بوصفه مؤشرا قويا على نمو السوق العقاري في لبنان.» وفي معرض تعليقه على السوق العقاري في لبنان، أضاف الشعار: « وتشهد العقارات طلبا ملحا من المغتربين اللبنانيين العاملين خارج البلاد الراغبين بتأمين عقار يقيمون فيه لدى عودتهم إلى بلدهم. وخير مثال على ذلك المغتربون اللبنانيون العاملون في دول مجلس التعاون الخليجي ممن ادخروا مبلغا جيدا من المال ويتمتعون بالقدرة المادية الكافية لشراء شقة في أحد مناطق التطوير الجديدة الفاخرة في لبنان.»

وفاز «داماك تاور» بجائزة بلومبيرغ العالمية للعقارات في العام 2010، والتي تعتبر إحدى أرفع الجوائز في القطاع العقاري، كما حصد المشروع جائزة «أفضل تصميم معماري لمبنى شاهق» العالمية. الأمر الذي يؤكد مكانة المشروع كأحد أبرز مشاريع التطوير العقاري السكني على مستوى العالم. واتحدت الرؤية المبتكرة للشركتين العملاقتين لتقديم أرقى المشاريع العقارية في مدينة بيروت، حيث يعتبر «داماك تاور» اليوم من بين مشاريع التطوير العقاري الأبرز على الساحة العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يستقطب المزيد من الاهتمام للمشروع مع تقدم عمليات البناء.

«بورصة دبي» للطاقة تحقق رقماً قياسياً في حجم التداول

حققت بورصة دبي للطاقة – أول بورصة دولية في منطقة الشرق الأوسط لعقود الطاقة الآجلة والسلع – رقماً قياسيا في مجموع حجم التداول منذ تأسيسها بلغ خمسة مليارات برميل » أي ما يساوي خمسة ملايين عقد متداول «.

ويأتي إنجاز البورصة بعد سبعة أشهر فقط من اجتياز حاجز أربعة مليارات برميل..مما يعكس استمرار الزخم القوي في التداول في البورصة خلال 12 شهرا ماضية.

وسجلت البورصة عقد التداول رقم خمسة ملايين يوم الجمعة الماضية بين شركة « ميركوريا لتجارة الطاقة المحدودة « إحدى الشركات المستقلة لتجارة الطاقة في العالم وستاندرد تشارترد بنك.

ويضمن عقد عمان الآجل للنفط الخام في بورصة دبي للطاقة..الشفافية في تداول العقود الآجلة ويلبي الاحتياجات لاكتشاف أسعار النفط الخام الكبريتي في الشرق الأوسط.

وقال كريستوفر فيكس الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للطاقة «شهدت بورصة دبي للطاقة زيادة مطردة في حجم التداول خلال الإثني عشر شهرا الماضية ونحن سعداء لتخطي رقم خمسة مليارات برميل.. ويعكس هذا النمو الملحوظ قدرتنا على اجتذاب تدفقات متزايدة من السيولة عالية الجودة وتحتل بورصة دبي للطاقة مكانة فريدة تؤهلها لتلبية الاحتياجات المتنامية للطاقة في الشرق الأوسط وآسيا – الممر الأسرع نموا من حيث العرض والطلب في قطاع النفط في العالم».

استثمار 900 مليار ريال في 600 مصنع

السعودية العاشرة عالمياً على مستوى الدول المنتجة للمشتقات البترولية

أوضح الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع أنه منذ إنشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع وهي تنعم بالرعاية الكريمة من الحكومة الرشيدة حتى هذا العهد الزاهر بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله مما مكنها من التوسع والتطور في كافة الميادين، حيث بلغ الحجم الكلي للاستثمارات التي تمكنت من توطينها في المدن التابعة لها أكثر من 900 مليار ريال، وتجاوز عدد المصانع في مدن الهيئة الملكية 600 مصنع، فيما بلغ عدد المنتجات الأساسية 92 منتجا، ومع هذا التوسع المضطرد بلغ عدد قاطني مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين 300 ألف نسمة.

وبين سموه في تصريح له بمناسبة اليوم الوطني الثاني والثمانين للمملكة أن عدد العاملين في المدينتين في جميع القطاعات بلغ 175 ألفا، وعدد طلاب المدارس العامة والمؤسسات الأكاديمية التابعة للهيئة بلغ 70 ألف طالب وطالبة، مفيدا أنه استجابة لرغبة خادم الحرمين الشريفين في تأهيل وتوظيف الشباب السعودي رفعت الهيئة الملكية له – رعاه الله – بطلب الموافقة على إنشاء أربع كليات جامعية للبنين والبنات ومعهدين تقنيين في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، فوافق – أيده الله – على ذلك، كما وافق لاحقا على رفع الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد التابعة للهيئة، مما أحدث قفزة كبرى، حيث بلغت نسبة الزيادة 700 في المئة ، فأصبح عدد الطلاب والطالبات الملتحقين بالمؤسسات الأكاديمية الثماني التابعة للهيئة حوالي 17 ألف طالب وطالبة.

السعودية تتقدم في مجال المشتقات البترولية

تعتبر الهيئة الملكية مساهماً رئيسا في الناتج المحلي للمملكة بواقع 12 في المئة ، حيث يبلغ حجم إسهام الهيئة في الناتج المحلي الصناعي لوحدة 65 في المئة أي ثلثي الناتج الصناعي، وتشكل صادرات مدن الهيئة الملكية للجبيل وينبع من إجمالي الصادرات السعودية ما نسبته 71 في المئة ، أما حجم صادرات مدن الهيئة الملكية من إجمالي الصادرات غير النفطية في المملكة فيشكل 85 في المئة ، وامتداداً لتلك الإنجازات جاء ترتيب المملكة على مستوى الدول المنتجة للمشتقات البترولية العاشر عالمياً، واحتلت المملكة المرتبة السابعة على مستوى الدول المنتجة للبتروكيماويات عالميا بحصة 8 في المئة من حجم السوق العالمي للبتروكيماويات.

وقال الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان: إن الهيئة الملكية لم تبلغ هذه المكانة الراقية إلا بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بالدعم المستمر من قيادات بلادنا، ثم بالجهود المثمرة بينها وبين شركائها والمستثمرين فيها لترسم هذه الجهود أبهى صورة لمعنى التكامل، وامتدادا للرعاية الكريمة والدعم اللامحدود الذي تتلقاه الهيئة الملكية للجبيل وينبع من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود تكرم – حفظه الله بتدشين ووضع أحجار الأساس في الرابع والعشرين من شهر رمضان لهذا العام 1434هـ لجملة من المشاريع الصناعية والتنموية العملاقة التابعة للهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركتي أرامكو السعودية وسابك وشركات من القطاع الخاص في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين بتكلفة إجمالية بلغت 327.000.000.000 مليار ريال. وأضاف قائلا: جاءت مشاريع الهيئة الملكية لتشكل إضافة لما سبق إنجازه في مجال البنى التحتية وتوفير الحياة الكريمة لقاطني المدن التابعة للهيئة، فعلى الصعيد الهندسي استطاعت الهيئة أن تحدث نقلة نوعية في مدينة الجبيل الصناعية وفي منطقة الجبيل2 على وجه التحديد، حيث تم تطوير المواقع والتجهيزات الأساسية القادرة على استيعاب متطلبات المجمعات الصناعية العملاقة لتشتمل على التبريد بمياه البحر والمياه المحلاة، وممرات أنابيب مناولة المنتجات، والصرف الصحي والصناعي، وشبكات الكهرباء والطرق، والغاز، والمناطق الخاصة بالخدمات اللوجستية والإمدادات، كما تم الانتهاء من تطوير مواقع المراحل الثلاثة من الجبيل2، ويجري العمل حاليا على استكمال ما تبقى من مشروعات للانتهاء منها خلال العام القادم، أما في مدينة ينبع الصناعية وفي منطقة ينبع2 على وجه التحديد فستستكمل مشروعات البنى التحتية والتجهيزات الأساسية حيث تم إنشاء محطة تحويل الكهرباء «I-SS9» والمرحلة الأولى من شبكة الكهرباء، وإنشاء شبكة توزيع الغاز، وتم الانتهاء أيضا من المرحلة الأولى الخاصة بإعداد الموقع وإنشاء التجهيزات الأساسية لينبع2 والمرحلة الثانية المتعلقة بإعادة تسوية الأراضي في المنطقة الصناعية الواقعة في ينبع2، إضافة إلى إنشاء ورفع كفاءة نظام شبكة المنافع، وإنشاء الطرق والمنافع في منطقة توسعة الصناعات الخفيفة وممرات نقل المواد والمنطقة السكنية والجسور والتقاطعات لربط الخط الدائري السريع لينبع 2، وإنشاء وتوسعة قناة التحكم بالسيول.